JLAC

JERUSALEM LEGAL AID AND HUMAN RIGHTS CENTER

مركز القدس لمساعدات القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي للعام ٢٠١٣

للإتصال بنا

مكتب رام الله
عمارة ميلينيوم، الطابق السادس
شارع كمال ناصر، رام الله
هاتف: ٢٩٨٧٩٨١ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٩٨٧٩٨٢ ٢ ٩٧٠+

مكتب القدس
عمارة كمال، الطابق الأول
شارع ابن بطوطة ١٤، القدس
هاتف: ٦٢٧٢٩٨٢ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٦٢٦٤٧٧٠ ٢ ٩٧٠+

مكتب نابلس
عمارة العالول وابن صالحة، الطابق الخامس
شارع سفيان، نابلس
تلفاكس: ٢٣٨٦٥٥٠ ٩ ٩٧٠+

مكتب سلفيت
شارع ١٧، سلفيت
هاتف: ٢٥١٧١٠١ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٥١١٧٠١ ٢ ٩٧٠+

www.jlac.ps
www.facebook.com/JLAC67

الصور مقدمة كتبرع من فادي عاوري

الفهرس

تمهيد من ادارة المركز ٥

رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام ٦

من نحن ٩
رؤية المركز ٩
رسالة المركز ٩
التدخلات القطاعية للمركز ١٠
جدول القضايا المعالجة امام المحاكم الاسرائيلية خلال العام ٢٠١٣ ١٢
جدول القضايا المعالجة امام المحاكم الفلسطينية خلال العام ٢٠١٣ ١٣
مؤشرات الفاعلية «efficiency»: حساب تكلفة الملفات التي فتحت في العام ٢٠١٣ ١٤

الوصول إلى العدالة ١٧

الدفاع القانوني ١٨
مواجهة الترحيل القسري والهدم والدفاع عن سبل العيش ١٨
حماية الاراضي ٢٠
سلطات الاحتلال تتواطأ مع المستوطنين وتخل بواجب حماية المدنيين كقوة محتلة ٢٣
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين وحقهم في السكن ٢٧
التقاضي امام المحاكم الفلسطينية ٣٠
التوعية ورفع الوعي ٣١

التشبيك ورفع الوعي ٣٣

حملات المناصرة ٣٣
الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء ٣٤
حملة الاخطاء الطبية ٣٤
الحملة الدولية لحرية حركة الفلسطينيين - كرامة ٣٥
الائتلافات والتحالفات ٣٧

البيئة الداخلية ٣٩

الهيئة العامة ومجلس الإدارة ٣٩
طاقم العاملين ٤٠
تغييرات في الطاقم ٤٠
بناء القدرات ٤٠
مصادر التمويل ٤٢

بيان الايردات والمصاريف ٤٤

تمهيد من ادارة المركز

يلخص التقرير التالي الجهود التي قام بها مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان خلال عام ٢٠١٣، حيث قدم مجلس ادارته المكون من ٩ أعضاء وهيئته العامة المكونة من ٢٦ عضوا، وطاقمه المؤلف من ٢٤ موظفة وموظفا بوظائف كاملة و٤ موظفات وموظفين بوظائف جزئية واثنين من المستشارين القانونيين ومتدربين اثنين، و٤٠٠ من المتطوعات والمتطوعين في طول البلاد وعرضها، جهودا خدمت آلاف المواطنين في ١٢٠ تجمعا سكانيا، معظمها في القدس ومحيطها والمنطقة المصنفة ج، وقدم خدمات مباشرة لأكثر من ستة آلاف أسرة من خلال ٣١٧٤ قضية فردية وجماعية تمت متابعتها في المحاكم ولجان الاعتراض العسكرية الاسرائيلية والفلسطينية، وخدمات غير مباشرة شملت تجمعات سكانية كاملة، مثل تلك التي يعمل المركز على توسيع مخططاتها الهيكلية، او التي يتبنى المركز قضايا عامة فيها، اضافة لحوالي ٢٣٠٠ مواطنة ومواطن استفادوا من لقاءات التوعية والتدريب وبناء القدرات، و٢٧٥٠ مواطنة ومواطنا تلقوا استشارات قانونية وتم توجيههم في قضايا محددة من خلال المراجعة المباشرة لفروع المركز الأربعة في القدس ورام الله ونابلس وسلفيت، ومكتبي الارتباط في قلقيلية وطوباس. كما عمل المركز لمواجهة حملات الترحيل القسري التي استهدفت ٢٦٥ تجمعا بدويا او للرعاة في الأغوار ومحيط القدس والسفوح الشرقية للضفة الغربية.

ساعد المركز عشرات الأسر المقدسية في تحصيل ملايين الشواكل من الحقوق الاقتصادية للمقدسيين وحماية ١٢٠٥ أسر من هدم منازلها أو منشآتها الزراعية، وهذه الحماية مؤقتة لبعض الأسر ودائمة للأسر الأخرى، كما ساهم المركز في تحرير عشرات الدونمات وحمايتها من المصادرة. وفي حين بلغت مصروفات المركز ١٠٦٥٠٠٠ (مليونا و٦٥ ألف دولار) فقد حسبت قيمة الخدمات القانونية لوحدها التي قدمها للجمهور في القضايا المتبناة عام ٢٠١٣ لوحده بقرابة ١٥٠٠٠٠٠ (مليون ونصف مليون دولار) وذلك عدا الخدمات التي لا يمكن قياسها أو تلك التي لا تقدر بثمن، إما بسبب أهميتها العاطفية والإنسانية أو السياسية والوطنية.

تلقى المركز دعما من ٩ مولين، بما مجموعه ١,٠٦٥,٥٤٥ دولار، شكل الدعم البرامجي نسبة ٣٣٪ منها، ودعم المشاريع المتجددة والأقرب للدعم البرنامجي نسبة ٥٩٪ والدعم للبرامج المؤقتة نسبة ٨٪.

تفاصيل أكثر عن مجمل هذه البرامج في الملخص المختصر التالي.

ويتوجه المركز بكافة هيئاته، لشركائه في الميدان ومتطوعيه ورؤساء وأعضاء البلديات والمجالس واللجان المحلية وداعميه الرئيسيين من المولين المذكورين تفصيلا في نهاية هذا التقرير وداعمي برامجه والدوائر الحكومية التي تسهل عمله، والمؤسسات الشقيقة والصديقة من منظمات حقوق الانسان الفلسطينية والدولية وشركائه في الائتلافات ومن نشطاء المجتمع المدني الفلسطيني والدولي، وعهدا ووعدا لكل هؤلاء أن نبقي راية الدفاع عن الكرامة الانسانية بوصلتنا، وأن نواصل بنفس الثبات على المبدأ والروح العالية من الالتزام والحرص على المصادر وتكريس صورة ايجابية للعمل الأهلي الفلسطيني المرتبط بالاحتياجات الأساسية والمتمسك بالحقوق غير القابلة للتصرف وبما يعزز منهجا حقوقيا تشكل مواثيق واتفاقيات حقوق الانسان مرجعيته الثابتة.

طاقم المركز وجهازه التنفيذي

رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام

كان عام ٢٠١٣ عاما سيئا اخر على صعيد حقوق الانسان الفلسطيني، رغم استئناف المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة اسرائيل في تموز من العام نفسه برعاية امريكية حثيثة، وما يفترضه استئناف المفاوضات من خلق مناخات ايجابية، الا انه حصل العكس، حيث كثفت الاحزاب والحركات المتطرفة في اسرائيل، من داخل وخارج الحكم، ممارساتها التعسفية والقمعية بحق الشعب الفلسطيني، في جهد محموم لاستباق مفاوضات الوضع الدائم وفرض حقائق على الارض تهدف الى منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة وقابلة للحياة تؤمن مصادر كافية لحياة مستقرة للشعب الفلسطيني، مع تزايد الشك في مدى واقعية حل الدولتين وقابليته للتحقيق، مع استمرار حصار قطاع غزة واستمرار عمليات القصف لاحيائه وشمول اهداف مدنية بالقصف. وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، استمر الانقسام السياسي، ومعه استمرت انتهاكات حقوق الانسان، وتمزيق الوحدة القانونية والسياسية للارض الفلسطينية، وترافق ذلك مع ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، وانتكاس نسب النمو الداخلي وانتشار الفقر والبطالة.

وسوف نورد فيما يلي بعض المؤشرات على حالة حقوق الانسان العامة من واقع عملنا:

- اشتداد حملة التطهير العرقي في المناطق المصنفة «ج»، وخاصة الاغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية والقدس. وفي حين تبنى المركز عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٨ قضية اخلاء قسري للبدو والرعاة، فقد تبنى ١٦٠ قضية جديدة عام ٢٠١٣ (اي قرابة ٦ اضعاف).

- اتساع الاعتداءات على الاراضي (مصادرات ووضع يد بوسائل مختلفة)، وبالمقارنة مع ٩ قضايا عام ٢٠١٢، تبنى المركز ١٨ قضية عام ٢٠١٣.

- عنف المستوطنين: ارتفع عدد اعتداءات المستوطنين من ٣٩٣ اعتداء عام ٢٠١٢ الى ٤٥٥ اعتداء عام ٢٠١٣ حسب تقرير صادر عن مركز ابحاث الاراضي.

- ارتفع عدد قضايا هدم المساكن والمنشآت الزراعية والمعدات التي تبناها المركز من ١٨٩ قضية عام ٢٠١٢ الى ٢٩٦ عام ٢٠١٣.

- استمر عزل القدس عن باقي الضفة الغربية وجرى تعزيز هذا العزل، الذي ترافق مع سياسات مصادرة للمتلكات (مثلا تخصيص ٧٤١ دونما من اراضي العيسوية والطور لتصبح حديقة قومية، ومنع البناء عليها)، وهدم ٦٩ منشأة نتج عنها تشريد قرابة ٣٠٠ فلسطيني.

على الصعيد الداخلي الفلسطيني:

لم نشهد اي مؤشر لتحسين نوعية الحياة للفلسطينين الخاضعين للسيطرة الفلسطينية عام ٢٠١٣، لا في النواحي المعيشية، وابرز مؤشراتها الفقر والبطالة، ولا في حالة حقوق الانسان، مع انتشار فقدان الامل بحل قريب، وفقدان الثقة بوجود جهود حقيقية لاتمام المصالحة أو بأن تسفر المفاوضات عن حل يلبي الحد الادنى من الطموحات الفلسطينية، وأهم مؤشرات تردي حالة حقوق الانسان:

- تعميق الفجوة القانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استمرار شلل المجلس التشريعي وصدور مراسيم رئاسية، لا تنطبق عليها حالة الضرورة، وبعضها يتعارض مع نصوص تشريعات اقرها المجلس التشريعي، واستمرار تعديل التشريعات واصدار تشريعات اخرى في قطاع غزة عن مجلس تشريعي يفتقر للشرعية ولا يتوافر له النصاب.

- استمرار تردي حالة القضاء الفلسطيني وتغول السلطة التنفيذية، حيث ما زالت ظاهرة عدم تنفيذ الاحكام القضائية وخاصة احكام محكمة العدل العليا في الشان الاداري، وتراجع فاعلية هذا الجهاز وتراجع ثقة المحامين والمراكز القانونية والخبراء به، مما يترك اثرا سلبيا يتجلى بالتردد في اللجوء الى القضاء.

- وقوع قرابة ١٥٠ حالة وفاة جراء سوء استخدام السلاح وتنفيذ احكام اعدام دون مراعاة القانون، ومشاجرات واهمال اجراءات السلامة، وكان ٤٩ من الضحايا اطفال دون الثامنة عشرة، قرابة ثلثهم من الاناث.

- تسجيل مئات الشكاوى حول عدم اتباع الاجراءات القانونية اثناء الاعتقال والاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة في شطري الاراضي الفلسطينية، وكذلك استمرار احتجاز البطاقات الشخصية ومنع السفر ومصادرة الممتلكات.

- استمرار التعدي على الحق في التجمع السلمي والحق في التنظيم وتوقيف وحجز الافراد على خلفية الرأي والمعتقد السياسي.

كانت هذه ابرز عشرة مؤشرات على تراجع وسوء حالة حقوق الانسان، والتي أثرت على عمل المركز، وهو ما يفصله التقرير التالي.

رئيس مجلس الادارة
المدير العام

من نحن

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسس في العام ١٩٩٧، بعد انفصاله عن لجنة الصداقة الأمريكية «كويكرز»، والذي ارتبط بها منذ العام ١٩٧٤ وحتى تاريخ انفصاله عنها في ذات العام المذكور سابقا. كان وما زال مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان في طليعة المؤسسات الفلسطينية التي تدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وتقف في وجه انتهاك هذه الحقوق.

وقد قدم المركز منذ انفصاله عن لجنة الصداقة الامريكية في العام ١٩٩٧ خدمات قانونية مجانية شملت تمثيلا قانونيا واستشارات قانونية ضد كافة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بجانب ذلك يقدم المركز العديد من الخدمات الأخرى، مثل: الدفاع القانوني في قضايا المصلحة العامة، الإصلاح القانوني، رفع الوعي، الضغط والمناصرة، وغيرها من التدخلات والخدمات.

رؤية المركز

المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني تحكمه سيادة القانون.

رسالة المركز

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهشمة بغض النظر عن مرتكبها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

أهداف المركز

١. **الحد من المعاناة وتحسين حياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معالجة ما يلي:**

- المساهمة في تسهيل وتحسين حياة الضحايا من الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني.
- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية.
- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون.
- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسساتي.
- تعزيز الوعي العام والمشاركة النشطة للجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهمية سيادة القانون.
- المساهمة والمشاركة في الضغط والمناصرة الدوليين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

٢. **إصلاح السياسات العامة والقوانين بما يتفق مع حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، من خلال التعهد بما يلي:**

- مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تختص بالمصلحة العامة.
- تعزيز ثقافة احترام وتقدير حقوق الإنسان وتأسيس قوى مناصرة.
- تعزيز أدوار المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

التدخلات القطاعية للمركز

الحق في السكن والمعيشة

هدم المنازل والمنشات الزراعية

التهجير القسري

مصادرة الاراضي

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسين

سحب حق الاقامة من المقدسيين

لم الشمل

تسجيل الاولاد

متابعات مع مؤسسة التأمين الوطني

تخفيض ضريبة الارنونا

حملات الضغط والمناصرة

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين

الحملة الدولية لحرية حركة الفلسطينيين - كرامة

الحملة الدولية ضد سحب حق الاقامة من للفلسطينين في القدس

الحريات العامة

الفصل من الوظيفة العمومية

الاعتقال التعسفي

اغلاق المؤسسات/الجمعيات الاهلية

حرية الحركة والتنقل

قضايا المصلحة العامة

اعتداءات المستوطنين

جدول القضايا المعالجة امام المحاكم الاسرائيلية خلال العام ٢٠١٣

		نوع القضية	قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة	التماسات
1		المصلحة العامة	3	7	10	1	0	0	1	9	
2		الأراضي	18	33	51	0	0	0	0	51	
3		اعتداءات المستوطنين	6	17	23	3	0	0	3	20	
4	الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل	98	807	905	10	3	2	5	895	26
		منشأت زراعية	184	116	300	38	5	23	10	262	
		الترحيل القسري	160	105	265	43	3	24	16	222	
		مصادرة معدات	14	0	14	14	10	0	4	0	
5	قضايا العائلة	الحقوق الإجتماعية	32	52	84	26	17	4	5	58	
		خدمات قانونية اجتماعية	283	0	283	283	283	0	0	0	
		الحقوق الإقتصادية	29	21	50	19	13	2	4	31	
		خدمات قانونية اقتصادية	966	0	966	966	966	0	0	0	
		مراسلات إلى مؤسسات رسمية إسرائيلية بالاستناد الى قانون حرية المعلومات	5	0	5	0	0	0	0	5	
6	حرية الحركة والتنقل	السفر	1	1	2	0	0	0	0	2	
		زيارات السجون	2	0	2	1	1	0	0	1	
		التصاريح	18	3	21	7	2	2	3	14	
7		الجثامين	0	53	53	2	2	0	0	51	1
8		قضايا متنوعة	4	11	15	6	2	0	4	9	
		المجموع	1823	1226	3049	1419	1307	57	55	1630	27
		استشارات قانونية	2750								

جدول القضايا المعالجة امام المحاكم الفلسطينية خلال العام ٢٠١٣

	نوع القضية	قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة
1	المصلحة العامة	1	9	10	9	1	0	8	1
2	فصل تعسفي	1	110	111	111	109	0	2	0
3	اعتقال سياسي	0	4	4	4	0	0	4	0
4	اغلاق جمعيات	2	123	125	124	110	0	14	1
5	استشارات قانونية	1200							

حجم القضايا المتراكمة في مقابل حجم القضايا الجديدة في ٢٠١٣

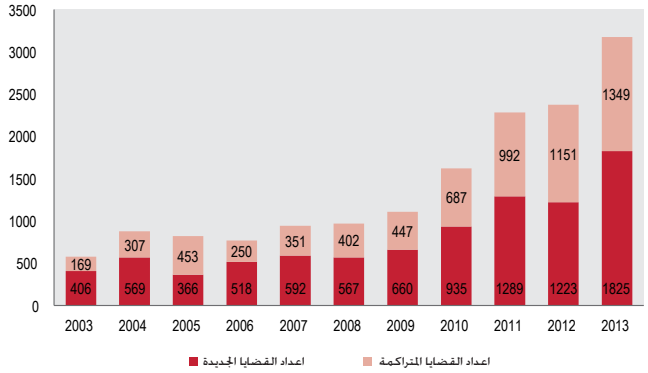

حجم القضايا السنوي (الجديدة والمتراكمة)
في مقابل اعداد قضايا الحق في السكن والمعيشة (الجديدة والمتراكمة)

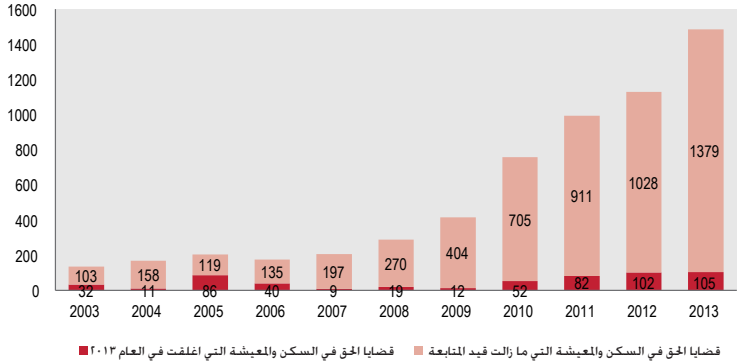

مؤشرات الفاعلية «efficiency»: حساب تكلفة الملفات التي فتحت في العام ٢٠١٣ مقارنة مع تكاليف "متحفظة" لدى القطاع الخاص

نوع القضية		عدد الملفات	تكلفة الملف في القطاع الخاص/بالدولار الامريكي	المجموع/بالدولار الامريكي
المحاكم الاسرائيلية	المصلحة العامة	3	10,000	30,000
	الاراضي	18	5,000	90,000
	اعتداءات المستوطنين	6	2,000	12,000
	هدم منازل	98	1,500	147,000
	منشات زراعية	184	1,500	276,000
	الترحيل القسري	160	3,000	480,000
	مصادرة معدات	14	1,000	14,000
	الحقوق الاجتماعية	32	4,000	128,000
	خدمات قانونية اجتماعية	283	المعدّل 250	70,750
	الحقوق الاقتصادية	29	المعدّل 300	8,700
	خدمات قانونية اقتصادية	966	المعدّل 100	96,660
	السفر	1	500	500
	زيارات سجون	2	300	600
	التصاريح	18	300	5,400
	قضايا حملة استعادة الجثامين	1	5,000	5000
	قضايا متنوعة	4	7,00	2,800
	المجموع	**1819**	-	**1,367,410**
المحاكم الفلسطينية	المصلحة العامة	1	10,000	10,000
	فصل تعسفي	1	1000	1000
	المجموع	**2**	-	**11,000**
التماسات في المحاكم الاسرائيلية		27	3,000	81,000
المجموع		**27**	-	**81,000**
المجموع الكلي		**1848**	**المجموع الكلي**	**1,459,410**

الوصول إلى العدالة

الهدف الاستراتيجي الاول

تمكين الفلسطينيين المعرضة حقوقهم للانتهاك (من خلال التصدي لانتهاكات حقوقهم الانسانية).

الدفاع القانوني

ما زال التمثيل القانوني الفردي والجماعي يشكل المكون الاساسي لعمل المركز في المجالات المختلفة التي يعمل عليها. حيث عالج خلال عام ٢٠١٣ ما مجموعه (٣١٧٤ قضية وخدمة قانونية) وقدم ٢٧٥٠ استشارة فردية مختلفة عبر مكاتبه وفروعه الاربعة. وذلك مقارنة ب ٢٤٠٥ قضايا وخدمات عام ٢٠١٢، اي بزيادة بنسبة ٣٢٪.

وتمثلت الزيادة الابرز في قضايا الترحيل القسري وهدم المساكن والمنشات والتعدي على مصادر المعيشة، حيث ارتفعت من ١١٣٠ قضية عام ٢٠١٢ الى ١٤٨٤ قضية عام ٢٠١٣، وارتفاع الخدمات القانونية في مجال الحقوق الاقتصادية للمقدسيين من ٦٨٦ خدمة عام ٢٠١٢ الى ٩٦٦ خدمة عام ٢٠١٣، مع حالة من الثبات، بل الركود في القضايا المرفوعة امام القضاء الفلسطيني، ويعود ذلك جزئيا الى استنزاف مصادرنا في القدس والمناطق المصنفة «ج» من ناحية، وتراجع الثقة بالقضاء من ناحية اخرى. ونحن بحاجة لاجراء بحث داخلي معمق حول هذا الجانب.

ويعكس الجدولان التاليان ملخص عملنا في التمثيل والخدمات القانونية. وسوف نتبعها بتحليلات اضافية ونضع ملحقا بقصص النجاح والدروس والعبر المستفادة.

أعداد القضايا مقابل ميزانية المركز السنوية (٢٠٠٤-٢٠١٢)

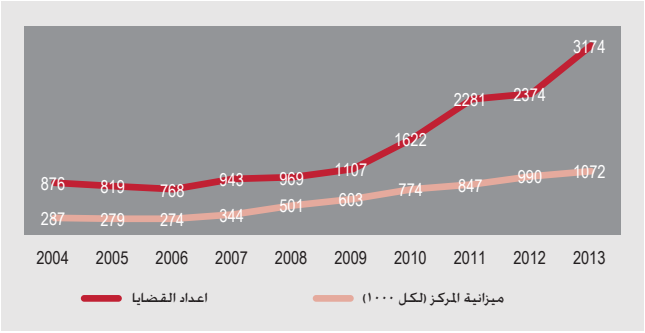

مواجهة الترحيل القسري والهدم والدفاع عن سبل العيش

كما اوردنا في تقديم ادارة المركز فقد تركز اغلب الإنتهاكات الاسرائيلية في مجال الترحيل القسري وهدم المساكن والمنشات الزراعية ومصادرة المعدات، مما رفع عدد القضايا التي عالجها المركز من ١١٣٠ قضية الى ١٤٨٤ قضية. تشكل نصف عدد القضايا من كل الأصناف، وتستنزف قرابة ٨٠٪ من مصادر المركز المالية والبشرية بسبب تعقيدات العمل بها.

وقد غيرت سلطات الاحتلال من اجراءاتها ورضخت المحكمة العليا الاسرائيلية لضغوط مجموعات الضغط الاستيطانية وضيقت سبل الحماية القانونية، وخاصة ضد التجمعات البدوية، مما زاد من عدد الملفات المغلقة بالسلب من صفر في العام ٢٠١٢ الى ٢٤ قضية انتهت بهدم جزئي او كلي لبعض المنشات مع الحفاظ على وجود التجمع في مكانه حتى الان.

تجمع الرشايدة

التجمع

يتكون تجمع عشيرة الرشايدة من ثلاث عائلات ممتدة، وهم من اللاجئين الذين هجروا من منطقة عين جدي اوائل الخمسينات. وتسكن العائلات منذ حوالي عشرين عاما في منطقة فصايل. بالاضافة الى عدد من العائلات التي تتواجد موسميا، بعد أن تم ترحيلهم سابقا من منطقة عين العوجا القريبة. تم هدم كافة مضاربهم ٣ مرات خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠٧، جراء السياسة التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال من خلال في الادارة المدنية، حيث يتم تسليمهم أوامر ترحيل فورية دون منحهم الوقت لتقديم الاعتراضات التي يتيحها القانون. وتحاول الادارة المدنية ترحيلهم تحت حجة أن الارض التي يسكنونها هي منطقة أثرية، ومسجلة كأملاك الدولة.

سلمت سلطات الاحتلال عشيرة الرشايدة ٤٣ أمر وقف عمل واخلاء منذ العام ٢٠٠٨ منذ دخول مركز القدس للمنطقة تحققت بنجاحات وبخاصة استصدار أوامر احترازية وهي اوامر منع مؤقته في الأعوام الماضية وهو ما منع سلطات الادارة المدنية من تنفيذ اجراءات الهدم حتى الآن، ولكن الأوامر التي صدرت مؤقتة، وتم شطبها ابتداءا كانون أول من عام ٢٠١٢ واخرها كان في العام الجاري ٢٠١٤.

الوضع الراهن

اليوم يلقي الخطر بأبعاده على كافة موكلينا الذين تم شطب التماساتهم والأوامر الاحترازية الصادرة في قضاياهم، وجاء هذا بعد نجاح المركز في تجميد اجراءات الهدم، لكن المحكمة العليا الاسرائيلية عادت وقررت إعادة فتح بعض هذه الملفات والقضايا وذلك بعد تقديم النيابة العامة الاسرائيلية، ممثلة عن الادارة المدنية، باعلان يقضي برغبتهم بتنفيذ قرارات الهدم مع اعطاء هذا التجمع بديلا بالانتقال الى منطقة فصايل الفوقا.وهو تجمع معترف به قيد التخطيط، ولكن المساحة المقترحة لا تكفي حتى للتجمع الاصلي

ويمثل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ٤٣ عائلة من فصايل الوسطى والفوقا من بينهم قضية مدرسة فصايل الفوقا، موزعين على ١٠ التماسات، إضافة إلى ١٥ قضية من فصايل التحتا.وهو تجمع يقع ضمن السيطرة الفلسطينية ولكن هناك ابنية وبركسات خارج المخطط العام

خلال العام الماضي، قدمت الادارة المدنية للاحتلال مقترحا لإعادة توضع تجمع الرشايدة في منطقة فصايل الفوقا وتخصيص جزء منه لسكان فصايل التحتا وتخصيص نصف دونم لكل عائلة (يشمل ذلك مكان سكن العائلة ، ومرفقات السكن المخصصة لتربية المواشي) علما ان نصف الدونم لا يتسع لتخزين بالات القش، عدا معدات تخزين المياه وبركسات الأغنام، اذ تتطلب تربية الأغنام فصل المواليد عن الغنم الكبيرة، وتخصيص مكان للغنم التي على وشك الولادة، واماكن لممارسة حياتهم. وعاد هذا المقترح اليوم لتهديد نسيج حياتهم.مع العلم ان المخطط المقترح مساحته اقل من العرض الذي قدم للسكان

لا يزال المركز يحاول أن يلغي القرارات التي لا تلبي ولا تتماشى مع اعتبارات واحتياجات تجمع فصايل الوسطى، وذلك بعد أن رفضت الإدارة المدنية المخطط البديل الذي قدمه الأهالي المتضررين والذي يشمل فصايل الفوقا والوسطى وتوحيدهم في مجلس محلي واحد،مما يعني العودة الى المشروع التفصيلي المقدم من الادارة المدنية ونقل البدو الى فصايل الفوقا.

حماية الاراضي

خطط المركز لتبني ٥ قضايا تتعلق بالأراضي وأوامر وضع اليد خلال عام ٢٠١٣، ولكن مع ازدياد وتيرة هذه الأوامر خلال العام الماضي فقد تبنى المركز ١٨ قضية جديدة، حيث أعلنت سلطات الاحتلال خلال هذا العام أكثر من ٢٠ صفقة عقارية تتعلق بتسجيل الأراضي من قبل شركات استيطانية. مما جعل المركز يعيد اولوياته ليستجيب لهذه الحاجة المتنامية ويتبنى عددا اضافيا من هذه القضايا. وهذا النوع من القضايا يستغرق فترة طويلة في المعالجة و التقارير والخرائط والجلسات. ولكن المركز حقق عددا من النجاحات في ملفات معقدة.

قضية المواطن يوسف إشتيوي
من بلدة كفر قدوم، قلقيلية

المواطن المذكور يملك مع باقي الورثة الشركاء، قطعة ارض مساحتها الاجمالية ٣٦ دونما، تقع محاذية لمدخل مستوطنة «قدوميم» الاسرائيلية المقامة على اراضي قرية كفر قدوم، جرت محاولات عدة من قبل المستوطنين للضغط على موكلنا وارغامه على هجر ارضه وذلك عن طريق المضايقات المستمرة واعاقة عمله وباقي الورثة في الارض.

تلقى المواطن اشتيوي في بداية العام ٢٠١٣ إخطارا صادرا عن الوحدة المركزية للتفتيش في الادارة المدنية الاسرائيلية، ويطلب الاخطار من موكلنا ان يتوقف عن العمل في الارض وزراعتها وذلك لاعتبار ان ملكية تلك القطعة أصبحت بحوزة حارس الاملاك الحكومية الاسرائيلي، لكونها ارض متروكة، اي بلا مالك.

وبعد ان تلقى المواطن المذكور، امر الاخلاء، توجه الى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، حيث قامت الوحدة القانونية وعلى الفور بتقديم إعتراض على امر الاخلاء وذلك امام لجنة الاعتراضات العسكرية في معسكر عوفر الاسرائيلي، وبنتيجة المتابعة القانونية تمكنت الوحدة القانونية من الحصول على قرار بالغاء امر الاخلاء بعد ان الزمت وكيل حارس الاملاك الحكومية في الادارة المدنية بالغاء امر الاخلاء الصادر عنه.

قضية المواطنة إيمان رباح شيخ احمد
من قرية صفّا، رام الله

المواطنة المذكورة هي ربة بيت، وزوجها رجل مريض، تملك قطعة ارض مساحتها ٤ دونمات ورثتها عن والدها المرحوم، وتقع في الجهة المحاذية لجدار الفصل المقام على اراضي القرية، تلقت المواطنة المذكورة اخطارا صادرا عن الوحدة المركزية للتفتيش في الادارة المدنية بخصوص إخلائها من ارضها التي تعتمد عليها في حياتها الاقتصادية لاعالة اسرتها، حيث تزرعها بالحبوب والمحاصيل الحقلية.

توجهت السيدة المذكورة لمركز القدس، حيث قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض الى لجنة الاعتراضات العسكرية في معسكر عوفر، وبنتيجة المتابعة القانونية تمكنت الوحدة القانونية من الغاء امر الاخلاء، وتثبيت ملكية الارض للسيدة المذكورة وتمكينها من استمرار العمل فيها.

سلطات الاحتلال تتواطأ مع المستوطنين وتخل بواجب حماية المدنيين كقوة محتلة

«عنف المستوطنين» هو ما اصبح يطلق على العنف والعمليات المنظمة والفردية من قبل المستعمرين الموجهة ضد سكان الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتحديدا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مع ان هذه الظاهرة قد طالت فعليا بعض الممتلكات الخاصة والعامة العائدة للمسلمين والمسيحيين في البلدات العربية خلف الخط الاخضر.

وتشير الاحصائيات الى ان هذه الظاهرة وان كانت تشهد حالات مد وجزر في كثافتها على امتداد السنة، فإنها تزداد وبشكل ملحوظ ضد المزارعين الفلسطينيين في الضفة المحتلة خلال موسم قطف الزيتون من كل عام، الا انها في ارتفاع، حيث ارتفعت اعداد الاعتداءات الموثقة من ٣٩٣ اعتداء عام ٢٠١٢ الى ٤٥٥ اعتداء عام ٢٠١٣. كما ويُلاحظ تركز هجمات المستوطنين في مواقع جغرافية محددة من اراضي الضفة، على سبيل المثال لا الحصر، فان القرى المحيطة بمستعمرة «يتسهار»، والقرى القريبة من البؤرة الاستعمارية «ايش كودش» قرب قرية قصرة تتعرض لهجمات متزايدة من المستعمرين، وكلتا البؤرتين تقعان جنوب مدينة نابلس. كذلك فان البلدة القديمة من الخليل وجنوبها، والمنطقة الممتدة بين مدينتي رام الله ونابلس تشهد اعتداءات مستمرة. وتتخذ هجمات المستعمرين اشكالا مختلفة، مثل قطع الطرقات والتعرض لبيوت الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية وسياراتهم وكذلك مهاجمتهم بَدَنِيا.

تحدث هذه الاعتداءات في كثير من الاحيان على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال والشرطة دون ان تحرك ساكنا، مع انها كقوة احتلال مسؤولة اولا وأخيرا عن توفير الحماية لسكان الاراضي المحتلة (الشعب المحتل) وممتلكاتهم، بصفتهم شعباً محتلاً يصنفون كمجموعة محمية بموجب قواعد القانون الدولي الانساني. وبالنتيجة على ارض الواقع هناك غياب شبه تام لأي رادع قانوني للحد من هذه الهجمات العنيفة والعنصرية، وهذا يتجسد فعليا في اغلاق معظم ملفات التحقيق في قضايا عنف المستعمرين دون القيام بتحقيق جدي، او دون توجيه لوائح اتهام أو توقيف او محاكمة أي من المجرمين المشتبهين. اذ ان الاحصائيات تشير الى ان أكثر من ٩٧٪ من الشكاوى المقدمة لدى الشرطة الاسرائيلية تم اغلاقها وإنهاء التحقيق فيها دون توجيه لوائح اتهام ضد أي من المشتبه بهم.

يقوم مركز القدس وضمن متابعته لهذا الملف ابتداءً بالتوعية في ضرورة تقديم شكاوى من قبل المواطنين ضحايا عنف المستوطنين، وتقديم المشورة القانونية اللازمة والارشاد حول الجهة المختصة في تلقي الشكاوي، ولاحقا يقوم المركز بتبني القضايا من اجل متابعة سير التحقيق من قبل الشرطة الاسرائيلية، وكذلك العمل على توثيق هذه الاعتداءات، بالإضافة الى المناصرة المحلية والدولية بهذا الخصوص.

من اهم العقبات التي تواجه المركز، هو وجود منظومة قانونية مزدوجة تطبق على المستعمرين من جهة، وعلى سكان الارض المحتلة الفلسطينيين، كذلك عدم وجود جدية من قبل سلطات الاحتلال وتواطؤها في التحقيق في هذه الملفات، وعدم توجيه لوائح اتهام بحق الجناة، وهذا بالضرورة يؤدي الى فقدان ثقة المواطن الفلسطيني في هذه المنظومة القانونية، هذا بالإضافة الى الدور السلبي احيانا من قبل الارتباط الفلسطيني والشرطة الفلسطينية التي للأسف دورها غير واضح وفي بعض الحالات يخلق حالة غموض في تقديم الشكاوى لدى الشرطة الاسرائيلية وهي الجهة المختصة في هذه الحالات، وهذا يقود الى ان وجود مراكز الشرطة الاسرائيلية داخل المستعمرات او المقار العسكرية يحد من تقديم الشكاوى ايضا.

ورغم ان المركز قد زاد من تدخلاته فيما يتعلق بعنف المستوطنين من ١٨ قضية عام ٢٠١٢ الى ٢٣ قضية عام ٢٠١٣، الا انه يتطلع الى مراجعة وتطوير استراتيجياته في مواجهة هذا العنف المتصاعد، والذي يكرس حالة ابرتهايد اسوأ كثيرا مما كان عليه الامر في جنوب افريقيا. وسوف تصدر عن المركز قريبا دراسة عن انماط مختلفة من هذه الاعتداءات.

مستوطنة "عيلي"
نموذج لتواطؤ أجهزة الاحتلال مع المستوطنين

لا يقتصر تواطؤ سلطات الاحتلال المسؤولة قانونيا عن حماية المدنيين تحت سلطتها على تجاهل شكاوى المدنيين الفلسطينيين وتعقيد اجراءات تلك الشكاوى، بل يتعداها الى استخدام وسائل ادارية وقانونية لإضفاء الشرعية على ممارسات السلب والنهب التي يقوم بها المستوطنون، ومنها استمرارالادارة المدنية للاحتلال في تمديد الاوامر العسكرية التي تضع أراضي الفلسطينيين تحت السيطرة الاسرائيلية لصالح المستوطنين والمستوطنات غير الشرعية، حيث أعلمت سلطات الاحتلال، مؤخرا، أهالي قرى يتما وعقربة وبيتا وزعترة وقبلان بأوامر وضع يد على أراض تابعة لهم تمتد على امتداد قراهم بحجة إقامة «جدار أمني» بين تلك القرى وشارع ٦٠ المعروف بـ«عابر السامرة»، والواقعة على امتداد مستوطنة عيلي غير القانونية وغير الشرعية.

بالاضافة للاعتراض الذي قدمة المركز ضد هذا الامر، فقد قدم اعتراض اخر ضد قيام الادارة المدنية للاحتلال على نشر مخطط لمستوطنة عيلي، يحمل الرقم ٢٣٧، المقامة على أراض تابعة لأهالي قريوت والساوية واللبن الشرقي، ليشمل ١٠٠٢ دونم من أراضي الفلسطينيين وجاء ليصادق على ٣٥٠ وحدة سكنية كانت مقامة بشكل غير قانوني ومخالف حتى للاجراءات المعمول بها في القانون الاسرائيلي، وكذلك ليضع مخططا يسمح بمضاعفة عدد هذه الوحدات السكنية لتصل إلى ٦٥٠ وحدة سكنية، بحيث يكون من المتوقع أن يصل عدد المستوطنين في مستوطنة عيلي، في حال إقرار المخطط الخاص بها، إلى ٣٥٠٠ مستوطن. وفي نفس الوقت الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية بالمصادقة على بناء مستوطنة عيلي من جديد، بعد أن أقيمت كل مبانيها بدون تراخيص، وعلى أراض بعضها أملاك فلسطينية خاصة، وبعضها الآخر تمت مصادرته بطرق أخرى، تقوم حاليا بمحاولة مصادرة ١٠ دونمات فاصلة ما بين قرى عقربة وقبلان ويتما وبيتا وزعترة وما بين بقية أراضيهم الواقعة بمحاذاة شارع ٦٠ المعروف بـ«عابر السامرة»، بحجة إقامة «جدار أمني»، والتي تبرز دور سلطات الاحتلال في حماية وتوسيع مستوطنة عيلي.

وإذ يرى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان خطورة هذه الأوامر العسكرية التي تعبر عن التمييز السلبي المجحف بحق الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال فيما يتعلق بسياسة التخطيط، فإن المركز أيضا يتابع استمرار تمديد الأوامر العسكرية إلى أن تصبح دائمة، مذكراً بأن الأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها لصالح جدار الفصل العنصري، تمت بذات النهج الذي حوّل الأوامر العسكرية المؤقتة إلى حالات دائمة. حيث يتجاوز القائد العسكري أحكام القانون والقانون الدولي واتفاقيات جنيف، ويسيء استخدام صلاحياته بحجج غير واقعية وغير ملموسة وبالتالي يسمح بالسيطرة على أراضي السكان الفلسطينيين بدون النظر إلى آثارها على الفلسطينيين الذين يحرمون منها رغم حقوقهم الأصيلة، وإطالة أمد الأثر الناجم عن ذلك، وتمهيدا لوضع دائم ومنع أصحابها من استخدامها بحجة ضرورة وجود منطقة حماية بالقرب من مستوطنة عيلي من جانب والحاجز العسكري غير الشرعي المقام على أراضي قرية زعترة، من جانب ثان.

ومن الجدير ذكره، أن المخطط ٢٣٧ الخاص بمستوطنة عيلي يشمل مساحات مفتوحة تبلغ مساحتها ما يقارب ٣٠٠ دنم، وفي المقابل فإن قرية الساوية التي تبلغ مساحة أراضيها ما يقارب ١٣ ألف دنم، فإن مساحة المخطط الهيكلي في القرية المخصص للبناء والذي يقع في غالبيته في المنطقة المصنفة (ب) لا تتعدى مساحة ٨٠٠ دنم، وعدد سكان الساوية يقارب ال٤٠٠٠ نسمة حاليا. وفي الوقت الراهن، يوجد ٦٠ منزلا ومنشأة لأهالي الساوية مهددة بالهدم من قبل سلطات الاحتلال بحجة البناء دون تراخيص. كما وتم رفض مقترح التوسعة على المخطط الهيكلي الذي قدمه أهالي الساوية.

وكان مهندس مجلس التنظيم الأعلى الاسرائيلي قد صرح بأن مشروع مخطط مستوطنة عيلي المقامة منشآتها بدون تراخيص منذ بداية الثمانينيات، كان قد أعد من قبل وزارة الاسكان الاسرائيلية في العام ١٩٩٢ وأبرز نسخة عن مشروع المخطط الهيكلي الذي جاء المخطط رقم ٢٣٧ تأسيسا عليه، ليثبت نية وزارة الاسكان الاسرائيلية بالتنسيق والتعاون مع مجلس المستوطنات في الادارة المدنية لإضفاء الشرعية على تلك المستوطنة العشوائية غير القانونية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين وحقهم في السكن

وسع المركز من نشاطات التعبئة والتوعية بالقدس، مما انعكس على اعداد المتوجهين له، واعداد المستفيدين من خدماته في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ٩٨٨ مواطنة ومواطناً الى ١٣٥٩ حالة، من بينها ٩١ قضية امام المحاكم. الاتي هي بعض ابرز القضايا التي تم تبنيها ومتابعتها خلال فترة التقرير:

مشروع الحديقة القومية

أعلن في تموز ٢٠٠٩ عن ايداع مشروع لإنشاء حديقة قوميّة على سفوح جبل المشارف في القدس بمساحة ٧٤١ دونما - مملوكة بكاملِها لِبلدتي الطور والعيسويّة- اودع المشروع لدى لجان التنظيم الاسرائيلية، باسم كل من بلدية الاحتلال، وسلطة تطوير القدس وسلطة الطبيعة، وقد تجاهل هذا المخطط الاحتياجات الأساسيّة لسكّان العيسويّة والطور للتطوّر والتوسّع العمراني، أو حتى ملكيّتهم للأرض بشكل تام.

في نيسان ٢٠١٠، قامت اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء بالمصادقة على إيداع المشروع وعرضه للاعتراضات. وقد استخدمت اللجنة مجموعة من الذرائع والتبريرات الواهية لتوسيع المشروع، أسوأها أهميّة المنظر لهذه المنطقة التي تعتبر المدخل الشرقي لمدينة القدس، إضافة للتذرّع بوجود مواقع أثريّة تضم قبورا. كما يذكر المخطط، أهميّة هذه المنطقة لوجود مجموعات من الزواحف والطيور، إضافةً لاحتوائها على أعشاب ونباتات صحراويّة.

في تشرين الثاني ٢٠١١، تم إيداع المخطط للاعتراضات، وقد عمل المركز منذ اللحظات الأولى على التصدي للمخطط بمسارين متوازيين، بهدف عرقلته قدر الإمكان:

المسار الاول: تقديم التماس للمحكمة المركزيّة الاسرائيلية ومن ثمّ العليا لترجمة وثائق المخطط إلى اللغة العربية، حيث أعتبر هذا الالتماس الاول من نوعه أمام المحاكم الإسرائيليّة (والذي يطلب ترجمة لوثائق مخططات تنظيميّة للعربيّة)

المسار الثاني: وهو جمع الاعتراضات الفرديّة لتقديمها إلى لجنة الاعتراضات، وقد استطاع المركز أن يجمع ٢٥٨ اعتراضا فرديا من أهالي الطور والعيسويّة.

شهد هذا الملف تطورين هامين عام ٢٠١٣

التطور الأول: قررت المحكمة المركزيّة الاسرائيلية في القدس تغريم المركز ١٠,٠٠٠ ش ج، وذلك بدل مصاريف محاكم، رداً على تقدم المركز بِطلب لترجمة وثائق المخطط، والتي تمّ رفضها من قِبل المحكمة، وكنتيجة لذلك، فقد استأنف المركز إلى المحكمة العليا للنظر في مسألتي الغرامة والترجمة.

التطور الثاني: وهو جلسة الاعتراضات التي عمل المركز على تمثيل ٢٥٨ معترضا ومتضررا من أهالي البلدتين فيها، والتي استمرت لأكثر من ثماني ساعات. تكمن الإشكاليّة أن قرار اللجنة بالموافقة كان جاهزاً من قبل اللجنة اللوائيّة، حيث تسرب الاعلان عن رفض الاعتراضات والموافقة على مخطط الحديقة القوميّة بعد ساعتين من اختتام جلسة الاستماع، إلى وسائل الاعلام العبريّة. يسعى المركز حالياً إلى تقديم التماس إداري إلى المحكمة المركزيّة للطعن في قرار اللجنة.

مطلقة ... ولكن متزوجة "بالنسبة للتأمين"

السيدة (ن، ن) مطلقة من بلدة جبل المكبر تسكن عند إبنتها المتزوجة، ولا يوجد لها أي معيل. منذ سنتين قامت السيدة (ن، ن) بالتقدم بِعدة طلبات إلى مؤسسة التأمين الوطني للحصول على «ضمان دخل»، وقد رُفِضت جميعها بسبب «عدم اعتراف مؤسسة التأمين الوطني بطلاق الزوجين»، بِالرُغم من قيام السيدة (ن، ن) بتسليم اثباتات تؤكّد عمليّة الطلاق، وتضحض إدعاء المؤسسة من كافة المؤسسات الرسميّة.

توجهت السيّدة (ن، ن) للمركز في منتصف عام ٢٠١٢، حيث قام المركز بتقديم طلب ضمان دخل جديد، لكنّه رُفِض. وبالتالي، اضطرت الوحدة القانونيّة إلى التوجّه إلى المحكمة الإداريّة في القدس وتقديم دعوى ضد مؤسسة التأمين الوطني. وقد عُقِدت جلسة وتم تقديم الشهادات كتابياً.

بعد أكثر من طلب قُدِّم إلى المحكمة لإعادة التحقيق، تمّ إصدار قرار بإعادته، واثبات حادثة الطلاق. كما أنّه قد تم الاعتراف بحقوق السيّدة (ن، ن) كمُطلّقة، وتمّ دفع المُخصصات لها عن السنتين الأخيرتين وذلك بأثر رجعي.

قصة حول السيد (خ، ج)

السيّد «ج» من مواليد ١٩٦٣، يحمل هويّة مقدسيّة، ويعاني من مشاكل جمّة، أهمها مُشكلتان رئيسيتان: رفض تسجيل طفليه ورفض مؤسسة التأمين الوطني الاعتراف بعجزٍ لديه... حيث يعاني من مرضٍ نفسي، وهو متزوج من سيّدة تحمل هويّة ضفة غربيّة من مدينة الخليل، وهي الاخرى تعاني من ضعف في قدراتها العقلية... كما أنّها تقيم في القدس بِشكل غير قانوني (حسب القوانين الإسرائيليّة) حيث انّها لا تحمل تصريح اقامة. كما أنّ الأبناء غير مسجلين في وزارة الداخليّة الإسرائيلية لِعدم دراية السيّدة والسيّد «ج» بالقوانين. وبالتالي، فإن الأبناء لا يمكنهم العلاج إلا على حسابهم الخاص وقد تجاوز عمر الطفلين السنتين.

في أيّار ٢٠١٢، توجّه السيد «ج» إلى مركز القدس لتقديم طلب عجز لمؤسسة التأمين الوطني عِلماً أنه قام بتقديم طلبات عديدة في السابق، لكنها كانت ترفض لأسباب مختلفة. من الجدير ذِكره، أن السيد «ج» لا يمكنه مراجعة المؤسسات الرسميّة بنفسه، بسبب وضعه النفسي، وأن من يراجع طلباته هي والدته، مع العِلم بِأنّها طاعنة بالسن. كما أنّ زوجته ممنوعة من التوجه لمؤسسة التامين الوطني كونها تعيش سرا في القدس. وقد تبنى المركز قضايا السيّد «ج» أمام وزارة الداخلية ومؤسسة التامين الوطني.

مخصصات العجز

بعد توجيه مراسلات مختلفة إلى التامين الوطني، تبيّن أنّ الرفض مبني على أنّ هناك نقصاً في التقارير الطبيّة، وأنّ هناك مُستنداً من مشفى الأمراض العقليّة، يجب أن يُرفق مع الطلب. وأن هذا المُستند لا يُمكن ان يُسلّم إلى طرف ثالث- لخصوصيّته. وبالتالي، طلب المركز من المشفى أن يوجّه تقاريره الطبيّة إلى مؤسسة التامين الوطني. وقد تمت متابعة هذه المسالة لِعدة أسابيع، وإرسال عدة مراسلات وتذكيرات لكل من المشفى ومؤسسة التأمين الوطني.

وبعد أن حصلت مؤسسة التأمين الوطني على التقارير الطبيّة كاملة، تبيّن أن السيّد «ج» مَدين لِقسم الجباية في مؤسسة التأمين الوطني، وبالتالي، تمّ العمل على المطالبة بإلغاء هذه الديون، كون السيّد «ج» مؤهّل للحصول على مُخصصات وليس الدفع للمؤسسة.

في النهاية، وفي نهاية العام الماضي، وبعد متابعة مستمرة وحثيثة تم توجيه رسالة مفادها أن السيد يستحق عجز ١٠٠٪ وتم إيداع مبلغ ٥٨,٩٥٠ شيكل في حسابه، وذلك عن ثلاث سنوات بأثر رجعي كمخصصات عجز وحاليا يتم احتساب مخصصات شهرية لحسابه.

منزل السيدة (س، ع) آيل للسقوط

السيدة (س، ع)، أرملة من منطقة المزموريّة في القدس (وهي منطقة تقع فيها بلدة النعمان، وجزء من هذه البلدة يتبع لبلديّة الاحتلال، بينما يحمل أغلبيّة السكّان هويّات فلسطينية)، وقد قام زوجها قبل وفاته ببناء منزلٍ يجمعهما على أرض العائلة في القريّة. بعد عدّة أعوام، تفاجأت السيّدة (س، ع) بأمر هدم معلّق على حائط منزلها عام ١٩٩٩. في البداية، قامت السيّدة عطيّة بالتوجه إلى محامٍ من القطاع الخاص لكنّها توجّهت إلى مركز القدس في عام ٢٠١٠، بعد أن وصلت إلى طرق مسدودة مع محاميها من القطاع الخاص، والذين أبلغوها أنّهم لا يستطيعون أن يكملوا في الملف.

عمل المركز على تأجيل قرار الهدم من خلال التوجّه إلى مختلف المحاكم في القدس: محكمة الشؤون المحليّة، المحكمة المركزيّة، والمحكمة الاسرائيلية العليا، ونجح باستصدار قرار التأجيل ٣ سنوات، لكن في تموز ٢٠١٣ صدر الحكم النهائي بهدم المنزل.

وكمثال على ما يستنزفه هذا النوع من القضايا من جهد قانوني ومتابعة حثيثة للحصول على التأجيل نلخص فيما يلي الجهد المبذول في ملف السيدة س.ع خلال عام ٢٠١٣:

تم تقديم طلب لمحكمة الشؤون المحلية في القدس لتأجيل سريان قرار الهدم من الناحية الإنسانية، وقد صدر قرار بتأجيل موعد تنفيذ قرار الهدم حتى كانون الثاني ٢٠١٣، وفي نفس الشهر تم تقديم طلب لمحكمة الشؤون المحلية في القدس لتأجيل سريان قرار الهدم حتى تتمكن المستفيدة من ترخيص المنزل، وتم أيضا تقديم طلب مستعجل لوقف تنفيذ قرار الهدم بشكل مؤقت حتى البت بطلب تأجيل سريان قرار الهدم، الذي رفض من قبل محكمة الشؤون المحلية في القدس.

بناءً على قرار الرفض تمّ التوجه إلى المحكمة المركزية بالقدس، باستئناف على هذا القرار وتمّ تقديم طلب مُستعجل لوقف الهدم حتى صدور قرار نهائي بالاستئناف.

تم استصدار قرار فوري يقضي بعدم هدم المنزل حتى صدور قرار بالاستئناف.

في ١٢ شباط ٢٠١٣ عُقِدت جلسة للبت في الاستئناف، وصدر قرار يقضي برفض الاستئناف.

في ١٤ شباط ٢٠١٣، توجه المركز للمحكمة العليا بطلب اذن للاستئناف على قرار المحكمة المركزية، وتم أيضا تقديم طلب مُستعجل لوقف تنفيذ قرار الهدم بِشكل مؤقت حتى البت بِطلب إذن الاستئناف، وقد تم استصدار قرار فوري يقضي بعدم هدم المنزل حتى صدور قرار بطلب اذن الاستئناف.

بعد أقل من ٣٠ يوما، في ٢ آذار، رفضت المحكمة العليا الطلب باذن الاستئناف.

كما صدر قرار من محكمة الشؤون المحلية في ٣ آذار يرفض طلب تأجيل سريان قرار الهدم حتى تتمكن المستفيدة من ترخيص المنزل. في نفس اليوم، توجّه المركز إلى المحكمة المركزية للاستئناف على هذا القرار، تمّ تقديم طلب مُستعجل لوقف الهدم، حتى صدور قرار نهائي بشأن الاستئناف وبالفعل تم استصدار قرار فوري يقضي بعدم هدم المنزل حتى صدور قرار بطلب بالاستئناف وتم تحديد جلسة للبت بالاستئناف يوم ٢ أيّار ٢٠١٣. في ٢ أيّار ٢٠١٣، عُقِدت جلسة الاستئناف، وقد صدر قرار نهائي من المحكمة المركزيّة في هذا الشأن في تموز ٢٠١٣ يرفض الاستئناف.

مما يعني أنّ منزل السيّدة سناء معرّض للهدم في أي لحظة.

التقاضي امام المحاكم الفلسطينية

مع نهاية العام ٢٠١٢ وبداية العام ٢٠١٣ انتهى التداول بمجموع القضايا التي كانت مرفوعه امام محكمة العدل العليا الفلسطينية والتي كانت مرفوعه من قبل موظفين على سلك الوظيفة العمومية . تم فصلهم التعسفي من وظائفهم لأسباب غير قانونية. وفي حينه اصدرت هيئتان مختلفتان من محكمة العدل العليا قرارين متناقضين، احدهما برد الدعوى تحت مبرر عدم الاختصاص.

وبعد ان نجحت الوحدة القانونية في مركز القدس من الحصول على قرار إيجابي في قضية مماثلة صادرة عن كامل أعضاء هيئة المحكمة المكونة من خمسة قضاة، الامر الذي أدى الى اعادة النظر في مجموع القضايا من قبل هيئة المحكمة العامة المكونة من تسعة عشر قضايا، وذلك لإصدار مبدأ قانوني واحد في مجموع تلك القضايا، وكما ذكر اعلاه فإن المحكمة العليا بهيئتها العامة أصدرت وباغلبية أعضائها قراراها المتمثل بإلغاء قرارات الفصل، الامر الذي تمكن معه الموظفون المفصولون من العودة الى وظائفهم.

وبعد صدرو قرار المحكمة المذكور ، انخفضت الى حد الصفر حالات الفصل من الوظيفة العمومية بحجة عدم الموافقة الامنية. وذلك ادى الى الانخفاض الحاد في عدد حالات التوجه للمركز من قبل المتظلمين على الاجراءات التعسفية بحقهم من قبل الجهات الادارية وذلك فيما يتعلق بالحق في الحصول على فرص متكافأة في تولي الوظائف العمومية من قبل المواطنين.

والمذكور اعلاه يمكن القياس عليه في الانخفاض الحاد في عدد حالات التمثيل القانوني، وذلك فيما يعرف بالاعتقال بخلاف القانون او الاعتقال لدوافع سياسية، وذلك بالمقارنة مع الاعوام ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١.

من ذلك كان التفكير من قبل الوحدة القانونية وبالتنسيق مع ادارة المركز في الخوض في نوع جديد من التمثيل والقانوني و / او متابعة قضايا لها إتصال وثيق بالصالح العام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بدأ الخوض في قضايا الاخطاء الطبية وذلك من خلال تشكيل إئتلاف خاص، وذلك للبحث في القوانين الطبية والقوانين ذات الصلة بعمل الاطباء والقوانين ذات الصلة بحقوق المرضى، وقد تم عقد عدة لقاءات في هذا الشأن، بحضور ممثلين عن المركز وعن نقابة الاطباء وبحضور اساتذة جامعيين معنيين بالامر وهم في الوقت نفسة جزء من الإئتلاف، وقد تم تبني قضية امام المحاكم الفلسطينية ضد احد المستشفيات بخصوص خطأ طبي أصاب سيدة فلسطينية نتيجة خطأ في عملية جراحية.

بالاضافة الى ذلك هناك دراسة متعلقة بالقوانين التي تصدر بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على نص المادة ٤٣ من القانون الاساسي المعدل، مع العلم بان هذه الدراسة في المراحل الاخيرة من المراجعة قبل إصدارها، حيث من المتوقع ان تكون تلك الدراسة مرجعا اوليا مهما للمهتمين بالشأن القانوني، باعتبارها اول دراسة بهذا الصدد.

كما تقوم الوحدة القانونية بالتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني في الامور ذات الصلة بالشان الداخلي، وذلك فيما يتعلق بعمل قوات الامن والشرطة والقوانين ذات الصلة، وورشات عمل بخصوص قضايا النزاهة والشفافية. حاليا تقوم الوحدة القانونية ببناء تصورات لقضايا ذات صلة بالصالح العام وعلى الاخص فيما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة والثاني يتعلق بمراجعة انواع مختلفة من الضرائب تم فرضها على المواطنين من قبل وزارة المالية او البلديات.

التوعية ورفع الوعي

امام تصاعد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في مختلف المجالات والعبء القانوني الذي تزايد بنسبة فاقت ٣٢٪، مع زيادة طفيفة في المصاريف، وزيادة محدودة في الكادر، لجأ المركز الى توسيع علاقاته الجماهيرية وتوسيع قاعدته التطوعية، وكثف برامج التعبئة والتقوية الى مستويات غير مسبوقة، حيث تم عقد ما مجموعه ٩١ لقاءً تدريبياً، ولقاءً عاماً، ودورة، شارك فيها ٢٢٦٢ مواطنا، في حوالي ١٢٠ تجمعا سكنيا تقع في سائر المحافظات الفلسطينية، وكان ضمنها:

- ٥ دورات للمحامين حديثي التخرج وطلبة القانون في القدس، شارك فيها ٧٥ شابا وشابة.
- دورة ل ١٥ من القيادات الشابة لتوسيع قاعدة المدافعين عن حقوق الانسان.
- ٢٨ ورشة توعية في احياء مدينة القدس.
- ٢٨ لقاءً ومحاضرة عامة في تجمعات سكانية في منطقتي «ب» و«ج» والتجمعات البدوية.
- ٦ دورات تدريبية لتوثيق ومتابعة الشكاوى ضد اعتداءات المستوطنين في محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت
- ١٥ تدريبا لمواجهة الترحيل القسري وهدم المنازل في الاغوار ومحافظات شمال الضفة الغربية الستة.

كما تم تنظيم لقاءات ثنائية مع ٧١ مجلسا بلديا وقرويا في محافظات وسط وشمال الضفة الغربية لتطوير مخططات هيكلية وتوسيع دائرة التصدي لهدم المنازل وقضم الاراضي من قبل المستوطنين، بما فيها تقديم اعتراضات على توسيع مخططات هيكلية للمستوطنات مثل مستوطنة «عيلي» جنوب نابلس. اضافة الى ذلك فقد تم تنفيذ مشروع تدريبي لعشر تجمعات بدوية، بالتعاون مع مؤسسة MAP البريطانية وممول من الحكومة الاسترالية، يشمل المشروع التدريب والتمكين وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لعشر تجمعات بدوية تقع في مناطق «ج» منطقة أريحا، ولمدة عامين. في المرحلة الأولى من المشروع والتي قاربت على الانتهاء، عمل المركز على تنظيم زيارات للتجمعات من أجل التعرف على أبرز الاحتياجات، ومن ثم تم عقد يومين تدريبين لكل تجمع، بهدف تمكين لجان داخل التجمعات للرجال والنساء من أجل التعامل مع الاخطارات التي تتسلمها هذه التجمعات من الإدارة المدنية للإحتلال، وكذلك التصرف السريع والاتصال مع المؤسسات ذات العلاقة. المرحلة الثانية من المشروع والتي تمتد إلى ١١ شهراً، ستشمل تدريباً على توثيق الإنتهاكات، وكذلك توثيقاً للحياة البدوية من أجل استخدام هذا التوثيق في أنشطة المناصرة التي من الممكن أن ينفذها المركز في المرحلة المستقبلية.

التشبيك ورفع الوعي

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تكوين البيئة، المؤسساتية، السياساتيّة، التشريعية، التي تضمن حشد الطاقات المجتمعية والدعم الدولي، المؤكدة والضامنة لاحترام حقوق الانسان.

حملات المناصرة

الحملة الوطنيّة لاسترداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب والكشف عن مصير المفقودين

ابرز انجازات الحملة في العام ٢٠١٣

حققت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى حكومة إسرائيل والكشف عن مصير المفقودين، انجازاً نوعياً خلال العام ٢٠١٣، فقد شرعت حكومة إسرائيل وسلطاتها الاحتلالية في الربع الأخير من هذا العام، بتسليم ٣٨ جثماناً لعائلاتهم، وذلك رضوخاً للضغوط السياسية والقانونية والاعلامية، التي فرضها ذوو الضحايا عبر التفافهم حول الحملة.

يؤسس هذا الانجاز القانوني النوعي، لجهود ونجاحات قانونية نوعية أخرى، تعمل الحملة أن يكون عام ٢٠١٤ عام تحقيقها.

أصدرت الحملة الطبعة الثانية من كتاب / وثيقة « لنا أسماء ولنا وطن » الذي وثّق ل ٦٥ مفقوداً و٣٨١ شهيداً وشهيده، جاء تصنيفهم كما يلي:- ٩٣ شهيداً تم إسترداد جثامينهم، فيما تبقى ٢٨٨ جثماناً محتجزاً (٢٧ منها قيد التوثيق).

واصلت الحملة جهودها لتعريب وتدويل قضية جثامين الشهداء المحتجزة والمفقودين وبهدف تصعيد الجهود الضاغطة على حكومة إسرائيل/ القوة المحتلة، للوفاء بالالتزامات المحددة عليها في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ و البرتوكولان الملحقان بها، وبذلت الحملة جهودها بشكل مباشر، وفي اطار جهود مشتركه مع مؤسسات حكومية وأهلية، استهدفت تفعيل دوُر سفارات ومثليات الجامعة العربية وبعثاتها الدبلوماسية ومثليها في منظمات الأمم المتحدة أسفرت هذه الجهود عن تبني مطالب وتوصيات الحملة في هذه المؤسسات الدولية والتي طالبت حكومة إسرائيل/ القوة المحتلة بـ:-

الإفراج الفوري عن جميع جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب فوراً.

وإلى أن يتحقق ذلك، أن تقدم حكومة إسرائيل/ القوة المحتلة، بيانات رسمية، تفصح فيها، عن عدد وأماكن المقابر التي يتم احتجاز الجثامين فيها، وأن تُقدم كشوفاً تُفصح فيها عن أسماء الشهداء المحتجزة جثامينهم، وتواريخ وأماكن استشهادهم، وأن تتعهد بتمكين عائلاتهم من زيارة مدافن احبائهم تحت إشراف وتنظيم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تتابع قيادة الحملة على نحو خاص بجهود قانونية ودبلوماسية، قضية الشهيد أنيس دولة، الذي توفى في سجن عسقلان منذ آب ١٩٨٠، وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً بتسليم جثمانه لعائلته، غير أن قيادة جيش الإحتلال، انكرت معرفتها بمصير جثمان الشهيد أنيس دوله ومكان وجوده !!!

شرعت قيادة الحملة بتسليط الضوء، وتكثيف الجهود من أجل الزام حكومة إسرائيل / القوة المحتلة، باتخاذ خطوات ملموسة للكشف عن مصير ٦٥ مفقوداً، وقد عملت على ذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس حقوق الإنسان في الجامعة العربية وعديد من المؤسسات الحقوقية الدولية، كما عبر وسائل الاعلام المختلفة.

تقديم التماس نوعي للمحكمة العليا الإسرائيلية، تطالب فيه تأسيس بنك DNA لمطابقة هوية أصحاب الجثامين مع ذويهم، مما شكّل ضغطاً إضافياً على حكومة إسرائيل وسلطاتها الاحتلالية.

البحث عن بدائل دولية لتأسيس بنك DNA لذوي الضحايا، حيث تم الاتصال بمعهد التشريح الانثربولوجي في الارجنتين لبناء علاقات تعاون مع الحملة، وهذا المعهد عمل في ٣٠ دولة في العالم على امتداد غعدة عقود من عمله.

حملة الأخطاء الطبية

بدأ المركز العمل على قضايا الأخطاء والإهمال الطبي منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٢، وقد تم تشكيل لجنة خاصة، بمبادرة من أعضاء الهيئة العامة للمركز، وضعت لنفسها هدف متابعة قضايا الأخطاء الطبية والإهمال الطبي بدءاً بنشاطات التوعية، والتدخل في تصويب الوضع القانوني في قضايا المسؤوليات القانونية للمراكز الطبية والأطباء والطواقم الطبية وكذلك للمرضى والذين يتلقون العلاج ورفع مستوى الخدمات الطبية في الوطن، مع وضع احتمال تحدي الجهاز القضائي بقضايا تجريبية عن طريق رفع بعض القضايا المتعلقة بالاهمال الطبي.

عملت اللجنة خلال عام ٢٠١٣ على دراسة البيئة القانونية والمرجعيات القانونية والمهنية الناظمة لقطاع الصحة، وعلى قضية التضليل في يافطات الأطباء وسوء التشخيص، وعلى برنامج توعية وضغط يهدف لخلق حالة توازن في المعلومات والمتابعة القانونية للأخطاء الطبية والإهمال الطبي في الضفة الغربية.

توعية وضغط

تعمل اللجنة على برنامج توعية مستمر خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ يهدف إلى حماية حقوق المواطنين واركان القطاع الصحي في فلسطين من خلال تعزيز وعي المجتمع لحقوق وواجبات المريض والقطاع الصحي، بما يمثله، وبناء الثقة، من خلال عقد لقاءات ميدانية مع المواطنين في المجالس المحلية وفي الجامعات والتجمعات النسوية، بمشاركة أعضاء اللجنة، وعقد لقاءات مع مؤسسات ترعى المرضى مثل مركز أبو ريا وأصدقاء الثلاسيميا ومركز دنيا، ونشر اعلانات عن تبني المركز هكذا قضايا في الصحف، واجراء عدد من المقابلات في الاذاعات المحلية حول حقوق وواجبات المرضى، وحملة توعية عبر وسائط الاعلام الحديث في مواقع التواصل الاجتماعي

تهدف اللجنة من خلال هذا البرنامج إلى:

- بناء الثقة ما بين المواطنين والمركز في عمله من أجل حماية ضحايا الاخطاء الطبية.
- نشر تقارير عن رصد لحالات اهمال طبي او اخطاء.
- تبني عدد من القضايا التجريبية.
- زيادة وعي المواطنين لحقوقهم وواجباتهم في المجال الصحي.
- التشبيك مع الاجسام ذات العلاقة بهدف التأثير في السياسات والتشريعات ذات العلاقة.

الحملة الدولية لحرية حركة الفلسطينيين – كرامة

حملة كرامة هي حملة جماهيرية وطنية تعمل باستقلالية مطلقة لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني. تأسست الحملة في صيف ٢٠٠٨ من أجل تخفيف معاناة الفلسطينيين في الحركة والسفر داخل وخارج فلسطين بحرية وكرامة، وقد ساهم المركز في إنشائها ويستضيفها حالياً، بعد تسجيلها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تحت الرقم RA - ٢٢٨٧٨ - HR.

تدرك حملة كرامة أن الحل الجذري لحرية الحركة والسفر للفلسطينيين هو في إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني لحريته وسيادته على حدوده وأرضه ومائه وأجوائه. وهذا لا يتعارض مع عملنا من أجل تخفيف المعاناة على شعبنا وحفظ كرامته.

وقد بدأت الحملة في العمل على موضوع السفر من فلسطين، عبر جسر الملك حسين أو اللنبي (المعروف باسم معبر الكرامة) إلى الأردن وبالعكس، بالعمل من أجل سفر الفلسطينيين من وإلى الأردن بحرية وكرامة وبتكلفة معقولة وتخفيف معاناتهم والحد من الإجراءات الروتينية القاتلة وتحسين ظروف السفر والذي يعني:

- السفر من والى الأردن في حافلات عامة جديدة من مراكز المدن الفلسطينية والأردنية مباشرة دون الحاجة الى نزول المسافرين و أمتعتهم من الباص على الإطلاق، أو تبديل الباص أو الانتظار لمدة طويلة.
- السفر بالسيارات الخاصة مباشرة من وإلى الأردن بأقل الاجراءات والرسوم.
- السفر على مدار الساعة دون التقيد بأوقات و/أو ايام محددة مع جدولة مواعيد الباصات بغض النظر عن حجم المسافرين.
- عودة المسؤولية على الجسر الى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٢.

خلال عام ٢٠١٣، تابعت الحملة عملها الدؤوب للتوصل إلى حلول لتحديات السفر في الجانبين الأردني والاسرائيلي، بعد أن عملت مع اللجنة الرئاسية الفلسطينية المختصة بتحسين وتطوير الاستراحة. وانضم إلى الهيئة العامة للحملة متطوعين جدد، وتم انتخاب هيئة إدارية جديدة للحملة، حملت على عاتقها استمرار العمل بنفس الروحية التشاركية في الحملة. كما تم إنتاج فيلم بالشراكة مع مؤسسة روزا لكسمبورغ والمخرج رائد الحلو، مترجماً إلى اللغات العربية والانجليزية والألمانية والعبرية، وسيتم عرضه في أكثر من دولة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤.

الائتلافات والتحالفات

يواصل المركز تبنيه لاستراتيجيات التعاون والتنسيق والتشبيك، وضمن ذلك بناء ائتلافات مؤقتة ودائمة تبعا للحالة، حيث أن هذه الاستراتيجية تزيد فعالية استخدام المصادر وتعظم النتائج وتقلل الازدواجية في عمل المؤسسات الأهلية وبخاصة قطاع حقوق الانسان. كما يسعى المركز إلى المشاركة في ائتلافات وتحالفات دوليّة، تدعم حقوق الإنسان الفلسطيني، إضافةً إلى مناصرة القضيّة الفلسطينيّة.

وتتفاوت نشاطات الائتلافات واللجان التي ينشط المركز بها، كما تتفاوت أدواره، وفيما يلي أهم نشاطات المركز في الائتلافات المختلفة:

مجلس منظمات حقوق الانسان: يتنامى دور هذا المجلس وتتطور أساليب عمله، وهناك متسع كبير لتطوير دوره أكثر. ويتميز عمله بأخذ مواقف مشتركة واصدار بيانات ومواقف من قضايا كبرى تؤثر على حقوق الانسان الفلسطيني او الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني مثل المفاوضات والأسس التي تقوم عليها، كما يعقد مؤتمرات صحفية مشتركة لإعلان مواقف في قضايا خطيرة. وهناك مجال لتطوير دور المجلس نحو وضع مؤشرات لحالة حقوق الانسان ورصدها واصدار تقرير سنوي مشترك عن حالة حقوق الانسان، وكذلك الاستفادة المتبادلة من المصادر وتحسين قدرات التفاوض الجماعية مع مزودي الخدمات، وخاصة الكبيرة كالتأمينات والخدمات البنكية، رغم تفاوت تعاون المؤسسات في هذا الاتجاه. ويرى المركز وبعض المؤسسات الأخرى ضرورة التشارك في تعيين منسق/ة لتحسين أساليب المتابعة.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية: رغم أن المركز لم يترشح لعضوية اللجنة التنسيقية للشبكة لهذه الدورة، الا أنه يلعب دورا مهما في السياسات القطاعية واللجنة التوجيهية للإطار الاستراتيجي للعمل الأهلي، وكذلك في الإطار الجديد الذي تم تأسيسه، وهو المجلس التنسيقي للعمل الأهلي الفلسطيني، والذي يضم ثلاثة اتحادات وشبكات أهلية فلسطينية.

الائتلاف الأهلي لمدونة السلوك: يواصل المركز عمله على صعيد اشاعة المساءلة وتقوية بنى المؤسسات الأهلية، من خلال بناء نظام تحقق والتزام بمبادئ مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، من خلال الائتلاف الذي يضم ممثلي ٥ شبكات واتحادات ذات صلة.

الائتلاف من أجل القدس: كما يواصل المركز دوره في الائتلاف من أجل القدس وينسق بعض الحملات المنبثقة عن هذا الائتلاف، أهمها الحملة الدوليّة ضد سحب حق الإقامة من المقدسيين، حيث نشط المركز في التنسيق لعقد ورشة عمل دوليّة حضرها مختصون محليين وخبراء أجانب، لبحث الآليّات التي يجب تبنيها لمسائلة إسرائيل ومحاسبتها على سياستها في تجريد المقدسيين من هويتهم . كما ساهم المركز في تنفيذ ٢١ ورشة عمل توعويّة تحت إطار الحملة. كما يعي المركز أهميّة مراجعة دور الائتلاف بهدف تنشيطه.

الائتلاف للتوعية في مجال الأخطاء الطبية: خطا المركز نحو البدء بتأسيس ائتلاف وطني للتوعية بموضوع الأخطاء الطبية وضم الجهود للتقليل منها بما يساهم في رفع مستوى الخدمات الطبية. (تفاصيل أكثر في الجزء حول الأخطاء الطبية).

ائتلافات تراجع دورها: تراجع دور عدد من الائتلافات ومنها لجنة الدفاع عن الحريات العامة، (جزء من دورها أخذه مجلس منظمات حقوق الانسان) والائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب (بسبب تعامل البعض معه كمشروع ينتهي العمل به بانتهاء المشروع) وائتلاف مناهضة عقوبة الاعدام، لنفس السبب السابق، مما يتطلب اعادة النظر بهذه الائتلافات وأدوارها وحل ازدواجية بعض أدوارها مع مجلس منظمات حقوق الانسان الذي يمكن تطوير دوره ليشمل الموضوعات المذكورة.

البيئة الداخلية

الهدف الاستراتيجي الثالث:

رفع جاهزيّة وقدرات المؤسسة لبلوغ اهدافها الاستراتيجية

شهد العام ٢٠١٣ تغيرات مهمة على مستوى بيئة العمل الداخلية للمركز يمكن أبرزها:

- انجاز التقييم الخارجي لبرامج المركز ومراجعة رؤية المركز ورسالته وأهدافه الفرعية والخطة الإستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٣-٢٠١٧).
- إقرار التقريرين المالي والإداري للعام ٢٠١٢.
- انجاز نظام قاعدة البيانات الالكتروني للمركز وتدريب الطاقم على استخدامه.
- توظيف موظفة في مجال المناصرة الدولية وباحثين ميدانيين ومحاسب.
- تطوير قدرات العاملين في المركز من خلال مجموعة من التدريبات وورش العمل والمشاركات الدولية والمحلية.
- تنفيذ جلسات تفريغ للطاقم على مدار يومين.

الهيئة العامة

- بلغ عدد اعضاء الهيئة العامة للمركز خلال العام الحالي ٢٦ عضوا، حيث شكلت النساء ما نسبته ٣٤٪ من عدد اعضاء الهيئة العامة.
- عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٠١٣/٦/١، وناقش المجتمعون التقريرين المالي والإداري وتم إقرارهما، ونتائج التقييم الخارجي لبرامج المركز وإقرار الاتجاهات الإستراتيجية للمركز للسنوات الخمس القادمة.

مجلس الإدارة

- بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة للمركز(خلال الدورة المنتخبة عام ٢٠١٢) ٩ أعضاء، حيث شكلت النساء ما نسبته ٢٢٪ من عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- عقد مجلس الإدارة ٣ اجتماعات (خلال العام الماضي) ٢٠١٣ اضافة الى ٣ لقاءات تداولية، تم خلالها الاطلاع على أوضاع المركز وانجازاته ومناقشة العديد من القضايا واتخاذ القرارات اللازمة كما تم فيها مناقشة التقريرين الإداري والمالي ورفع التوصيات للهيئة العامة بإقرارهما، كما تم مناقشة تقرير التقييم الخارجي وإطار العمل الاستراتيجي للمركز خلال السنوات الخمس القادمة، ورفع التوصيات اللازمة للهيئة العامة بخصوصهما.

كما تم خلال الاجتماعات مناقشة أوضاع المركز والاطلاع على سير العمل والانجازات التي يحققها والصعوبات التي يواجهها.

طاقم العاملين

حجم الطاقم وتوزيعه

بلغ عدد طاقم المركز مع نهاية العام٢٠١٣، ٣٢ موظفاً، منهم ٢٩ بوظائف كلية او جزئية، ٢ بعقود تزويد خدمات واستشارات ومتدربه، موزعين على أربع وحدات هي الوحدة الإدارية (وتشمل الشؤون المالية والادارية) والوحدة القانونية، ووحدة الحشد والمناصرة، ووحدة البرامج والتمويل. أما حسب النوع الاجتماعي فقد توزع الطاقم بين ١٤ أنثى و١٨ذكرا، بنسبة مقربة ٤٤٪ و٥٦٪ على التوالي.

تغييرات في الطاقم

انسجاما مع التطور والتوسع في عمل المركز حدثت بعض التغييرات في طاقم العاملين والوظائف الشاغرة في المركز. فقد تم تعيين موظفة في وظيفة المناصرة الدولية لتعزيز حضور المركز دوليا، وقد باشرت الزميلة عملها في المركز في منتصف أيلول ٢٠١٣، كما تم تعيين محاسب بوظيفة كاملة للمركز وقد باشر عمله في الأول من تشرين ثاني ٢٠١٣.

كما تعين باحثين ميدانيين، وبعقود مدتها سنتين ضمن مشروع توعية للتجمعات البدوي في الأغوار والممول من مشروع MAP، وخلال العام ٢٠١٣ غادر الزميل أمين دوابشة (محاسب المركز) وذلك بعد أن قدم استقالته بسبب عدم مقدرته على التوفيق بين عمله الرئيسي وعمله في المركز. كما أنهى المركز اتفاقيته مع أحد المستشارين القانونيين الذي يعمل في مكتب القدس منذ شهر أيلول ٢٠١٣.

بناء القدرات

التقييم والخطة الإستراتيجية

استكمالا لما بدأه المركز خلال العام ٢٠١٢ بتقييم برامجه وتطوير خطة إستراتيجية للأعوام الخمس القادمة تم استكماله خلال العام ٢٠١٣ حيث تم انجاز التقييم الخارجي للمركز، واستنادا للتقييم تم تطوير الخطة الإستراتيجية لعمل المركز للسنوات الخمس القادمة حيث تم إقرارهما من الهيئة العامة ومجلس الإدارة، تم تطوير وبلورة خطة العمل للعام ٢٠١٣.

تطوير وإنشاء قاعدة بيانات

خلال العام ٢٠١٢ بدأ المركز بإنشاء وتطوير قاعدة بيانات الكترونية لأرشفة ومتابعة القضايا التي يتبناها المركز الكترونياً، واستمرت عملية التطوير خلال العام ٢٠١٣ وتم انجاز البرنامج خلال شهر تموز من العام ٢٠١٣، وتم عقد ورشة تدريب للطاقم وسيباشر المركز ادخال البيانات خلال ٢٠١٤.

تنفيذ جلسات تفريغ للطاقم

قام المركز في منتصف تشرين الثاني بتنفيذ ورشة عمل خاصة بالطاقم على مدار يومين في بلدة جِفنا، حيث هدفت هذه الورشة إلى أن يقوم طاقم العمل بالتفريغ جرّاء الضغط النفسي الذي يعانوه من الحالات التي يتعاملوا معها بِشكل يومي. من الجدير ذكره، أن هذه الجلسات قد لاقت رواجاً إيجابياً لدى الطاقم.

تمكين العاملين وتطوير قدراتهم

من أجل تمكين العاملين في المركز وتطوير قدراتهم بما يسهم في تطوير أدائهم فقد تنوعت برامج التطوير خلال العام الماضي في المجالات التالية:

- **اللغة العبرية**: التحق الزملاء وائل قط ورزان محسن وساهر صرصور في دورة للغة العبرية.
- **مهارات الحاسوب**: التحق الزميل ساهر صرصور في دورة رخصة الحاسوب الدولي.
- **التخطيط الاستراتيجي**: شاركت الزميلة مي فرسخ في دورة التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني ضمن برنامج جامعة هارفارد.
- **المشاركات المؤتمرات الدولية**: شارك مجموع من الزملاء المحامين في مجموعة من المؤتمرات الدورات المحلية والدولية منها مشاركة الزميل وائل بورقة عمل حول سياسة التمييز العنصري في التخطيط التنظيمي في مناطق «ج» وذلك في جلسة مجلس حقوق الإنسان في جنيف، والمشاركة في لقاء للجنة تقصي الحقائق حول اثر الاستيطان على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى مشاركة في ورشة عمل حول العولمة ومستقبل القانون الجنائي الدولي، كما شارك الزميل رامي بورقة عمل حول عدم نزاهة القضاء الإسرائيلي في مؤتمر حول آليات محاسبة إسرائيل على الجرائم التي تقوم بها والذي نظمته الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان في روما.
- كما شارك الزميل عصام في ورشتين اقليميتين لتطوير البيئة القانونية لعمل المنظمات الأهلية وفريق الاشراف على الرؤية الاستراتيجية للعمل الأهلي الفلسطيني للسنوات الخمس ٢٠١٣-٢٠١٧.

مصادر التمويل

مولو البرامج الرئيسية

الممثلية الايرلندية

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس والممثلية الايرلندية منذ العام ٢٠٠٧، من خلال موافقتهم على إعطاء المركز منحة لتمويل جزء من برامجه الرئيسية، وتجدد هذه المنحة سنويا، بحيث بلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٣، (٧٨,٠٠٠) دولار امريكي.

خبز من اجل العالم

«خبز من اجل العالم»، هو احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. اذ يمولون جزء من برامج المركز الرئيسية منذ العام ١٩٩٧ وحتى الآن. وقد خصصت المنحة المقدمة من هذه المؤسسة للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والمعايير الدولية، وبلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٣، (١٧٩,٤١٥) دولار امريكي.

مؤسسة كافود

نشأت الشراكة بين مؤسسة كافود ومركز القدس منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. حيث تمول مؤسسة كافود وفي كل عام برنامجا يهدف الى تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم. وقد بلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٣، (٤٧,١٠٠) دولار امريكي.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية

الشراكة بين مركز تطوير المؤسسات الأهلية ومركز القدس ابتدأت في العام ٢٠٠٨ بحيث مول المركز تطوير جزء من البرامج الرئيسية لمركز القدس على مدار الأعوام الماضية. أما المنحة الجديدة التي حصل عليها مركز القدس في منتصف العام ٢٠١٠، لمدة سنتين ونصف من هذا التاريخ وذلك ضمن برنامج سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد- فتبلغ قيمتها (١٧٠,٠٠٠) دولار أمريكي، وخصص مبلغ ٤٨,٠٠٠ دولار لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٣.

برنامج الامم المتحدة الانمائي

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام ٢٠١١، بحيث يدعم البرنامج الانمائي البرامج الرئيسية للمركز، وخاصة الانشطة المتعلقة باعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية. اما قيمة المنحة للعام ٢٠١٣ فبلغت (٩٨,١٨٨) دولار امريكي لمدة عام، على ان تجدد خلال الاعوام القادمة.

مولو المشاريع

مركز اللاجئ النرويجي

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئ النرويجي ومركز القدس في العام ٢٠٠٩ التي استمرت الى يومنا هذا. حيث يمول مركز اللاجئ النرويجي في كل عام مشروعين الاول في الضفة الغربية والثاني في القدس الشرقية: الأول تحت عنوان «المساعدة القانونية من اجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري». والثاني تحت عنوان «محاربة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية». وبلغت قيمة المنحتين والتمويل الإضافي نهاية العام (٥٢٧,٢٨٤) دولار أمريكي للعام ٢٠١٣.

الحكومة الاسترالية

ينفذ المركز مشروعا تحت عنوان «تعزيز اليات مراقبة وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق التجمعات البدوية المهمشة في المناطق المصنفة «ج» بالتعاون مع مؤسسة العون الطبي للفلسطينيين (MAP) وبتمويل من الحكومة الاسترالية. سينفذ المشروع على مدار عامين لحماية التجمعات البدوية في غور الاردن من الترحيل القسري ومساعدتهم على البقاء في اراضيهم. وقد بلغت قيمة المنحة (١٠٤,٠٧٠) دولار امريكي. وخصص مبلغ ٢٩,٨٠٨ لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٣.

مؤسسة التعاون

مولت مؤسسة التعاون مشروعا سينفذ على مدار عام ونصف اي خلال العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. ويستهدف المشروع المقدسيين الذين انتهكت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من قبل الحكومة الاسرائيلية. ويهدف المشروع الى تحسين الظروف الاقصادية والاجتماعية للمقدسيين المهمشين وتعزيز صمودهم في مدينتهم. وبلغت قيمة المنحة ١٢٠,٠٠٠ دولار امريكي. وخصص مبلغ ٤٠,٩٥٥ دولار لتنفيذ انشطة العام ٢٠١٣.

اليوروميد (ENPI)

نفذ المركز خلال العام ٢٠١٣ مشوعا مولا من اليوروميد لتدريب مجموعة من المدافعين عن حقوق الانسان على مجموعة من مهارات المناصرة ورفع الوعي. وبلغت قيمة المنحة ١٦,٧٩٥ دولار.

بيان الايردات و المصاريف (٢٠١٣/١٢/٣١-٢٠١٣/٠١/٠١)

الوصف	البيان	المبلغ (دولار)
الايرادات		**996,952**
	ايرادات متحققة من الايرادات المقيدة مؤقتا	960,931
	ايرادات متحققة من الايرادات المؤجلة	18,554
	ايرادات اخرى	17,467
المصاريف		
تكلفة الطاقم (الرواتب وتوابعها)		**662,253**
	رواتب العاملين	571,077
	صندوق التوفير	35,350
	تعويض نهاية الخدمة	35,992
	التامينات (تأمين صحي, تامين اصابات العمل..)	16,069
	أخرى (اشتراكات النقابة, التامين المهني)	3,765
المصاريف التشغيلية والادارية		**104,093**
	مصاريف الايجار وتوابعها	21,484
	مصاريف المنافع (كهرباء, مياه , تنظيف)	15,021
	مصاريف ادارية وعمومية	15,868
	مصاريف الصيانة	13,163
	مصاريف مهنية	10,594
	مصاريف الاتصالات والأنترنت	10,856
	مصاريف المواصلات والسفر	12,573
	مصاريف فرق العملة والعمولات البنكية	4,533

الوصف	البيان	المبلغ (دولار)
مصاريف الاستهلاك		**27,553**
	مصاريف استهلاك الاثاث	2,611
	مصاريف استهلاك الأجهزة والمعدات	8,273
	مصاريف استهلاك السيارات	6,800
	مصاريف استهلاك البرمجيات	868
	مصاريف استهلاك المقر	9,000
المساعدة القانوية		**232,790**
	رسوم المحاكم	29,490
	خرائط, مخططات, تقارير خبراء	108,653
	اعلانات في الراديو	3,300
	اعلانات في الصحف والمجلات	4,155
	استشارات قانونية خارجية	74,771
	مطبوعات	12,422
المناصرة		**26,309**
	ورشات عمل وتدريبات	9,910
	مواصلات وسفريات	9,000
	كتب ومجلات	571
	مصاريف التشبيك	4,681
	مصاريف التوثيق	1,700
	مصاريف الفعاليات	447
مصاريف التدريب		**2,988**
	مصاريف تدريب الطاقم	2,988
	اجمالي المصاريف	**1,055,985**
	الوفر (العجز)	**-59,033**